


Distr.: General
25 June 2021
Arabic
Original: English

# بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

## تقرير الأمين العام

### مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2574 (2021) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وقرار المجلس 2366 (2017) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل 90 يوما. ويغطي التقرير الفترة من 27 آذار/مارس 2021 إلى 25 حزيران/يونيه 2021. ويتضمن عرضا للتقدم المحرز والتحديات المطروحة في إطار الأولويات الخمس للتنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم على نحو ما أوصى به الأمين العام لعام 2021، وهي الحماية والأمن للمقاتلين السابقين والمجتمعات المتضررة من النزاع والقيادات الاجتماعية والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان؛ واستدامة عملية إعادة الإدماج؛ وتعزيز وجود الدولة المتكامل في المناطق المتضررة من النزاع؛ وتعزيز الحوار البنّاء بين الطرفين؛ وتعزيز المصالحة.

### التطورات الرئيسية

2 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصاعد حدة الاضطرابات الاجتماعية في كولومبيا، والاستقطاب الذي يحيط بالاحتجاجات في جميع أنحاء البلد وما يرتبط بذلك من أعمال عنف. وأثارت الأحداث شواغل وطنية ودولية خطيرة، إلى جانب الدعوات إلى اللاعنف واحترام حقوق الإنسان وحل الخلافات عن طريق الحوار السلمي.

3 - وفي 28 نيسان/أبريل، نُظم إضراب وطني مصحوب بمظاهرات واسعة النطاق تركز معظمها في المناطق الحضرية بدعم من عدة جهات فاعلة في المجتمع المدني شملت الاتحادات العمالية والطلاب والفلاحين والمنظمات النسائية ومنظمات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وبرزت في الاحتجاجات أيضا مشاركة غير مسبوقة من قبل الشباب. وأعرب المتظاهرون عن مطالب تتمحور حول طائفة واسعة من القضايا، لا سيما الإصلاح الضريبي الذي اقترحته الحكومة (والذي سحبته في 2 أيار/مايو)، فضلا عن القضايا المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم والدخل الأساسي المضمون للفئات الأكثر ضعفا في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتنمية الزراعية. وتردد صدى المطالب التي







أعرب عنها في سياق الإضراب لدى أحزاب وحركات المعارضة. وأشارت منظمات الشباب والمنظمات النسائية ومنظمات الشعوب الأصلية والفلاحين في مختلف المناطق أيضا إلى التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي كجزء من مطالبها.

4 - واتسم الإضراب الوطني في معظمه باحتجاجات سلمية، لكنه أدى أيضا إلى اشتباكات عنيفة بين قوات الأمن العام والمتظاهرين، وانتهاكات ارتكبتها قوات الأمن العام، وأعمال تخريب استهدفت البنية التحتية العامة، وإقامة حواجز على الطرق. وأبلغ عن وقوع بعض أخطر حوادث العنف في مدن بوغوتا وكالي وبوبايان. وفي الفترة من 28 نيسان/أبريل إلى 16 حزيران/يونيه، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) ادعاءات تتعلق بوقوع 56 حالة وفاة، 54 مدنيا واثنين من أفراد الشرطة، في سياق الاحتجاجات. وأصيب مئات آخرون بجروح. ودعت مختلف البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى احترام حقوق الإنسان والاحتجاج السلمي، ووقف تصعيد العنف، واللجوء إلى الحوار لإيجاد حل للأزمة. وزعمت منظمات المجتمع المدني وقوع انتهاكات واسعة النطاق من جانب الشرطة في سياق الإضراب، مما أدى إلى زيادة المطالب بتعزيز الضمانات الأمنية للمتظاهرين، وبإصلاح الشرطة. وأدان رئيس كولومبيا، إيفان دوكي، أعمال العنف والحواجز على الطرق التي تعوق التنقل وتدفق السلع الأساسية وأكد أنه سيجري التحقيق في جميع حالات الانتهاكات التي ارتكبها أفراد قوات الأمن العام. وفي 6 حزيران/يونيه، أعلن عن مجموعة من الإصلاحات في جهاز الشرطة. وذكر مسؤولون حكوميون والمدعي العام أن جماعات مسلحة غير قانونية قد تكون مرتبطة ببعض أعمال العنف التي وقعت أثناء الإضراب.

5 - وبناء على طلب الحكومة واللجنة الوطنية للإضراب - التي تضم العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المشاركة في الاحتجاجات - قام الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، إلى جانب ممثل مفوضية حقوق الإنسان وممثل للكنيسة الكاثوليكية، بتيسير حوارات بهدف التوصل إلى حل تفاوضي للإضراب على الصعيد الوطني. وتلقت جهود مماثلة الدعم من خلال المساعي الحميدة في أكثر المناطق تضرُّرا من الإضراب، بما في ذلك كالي، ثالث أكبر المدن في كولومبيا. وقدمت البعثة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري أيضا الدعم لتسهيل إنشاء ممرات للإمدادات المنقذة للحياة، ورصدت مفوضية حقوق الإنسان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان أثناء الاحتجاجات.

6 - وفي 15 حزيران/يونيه، وفي غياب حل تفاوضي للإضراب، أعلنت اللجنة الوطنية للإضراب التعليق المؤقت لعمليات التعبئة وأشارت إلى أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ستواصل الإعراب عن مطالبها، بطرق منها تقديم مشاريع قوانين إلى الكونغرس.

7 - وبلغت كولومبيا مرحلة هامة في عملية السلام في نيسان/أبريل، عندما قدم أعضاء سابقون في أمانة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي كان الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام قد أصدر بحقهم في كانون الثاني/يناير قرار الاتهام في القضية 01 بأخذ رهائن وحالات جسيمة أخرى من الحرمان من الحرية، ردهم على قرار الاتهام، بما في ذلك معلومات استجابةً للطلبات المحددة التي قدَّمها الضحايا المعترف بهم في هذه القضية. وعقب ردهم، اعترف القادة السابقون بوجود سياسة اختطاف داخل مجموعة حرب العصابات السابقة، وتحملوا مسؤوليتهم عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. كما قالوا إنهم لم يمارسوا رقابة فعالة على مرؤوسيهم وإنهم مسؤولون عن سوء معاملة ضحايا الاختطاف. وعلاوة على ذلك، طلب القادة السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الصفح وتعهدوا بالمساعدة في تحديد مكان رفات ضحايا الاختطاف الذين قتلوا أو ماتوا في الأسر.

8 - وتلقى الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أيضا تعليقات على قرارات الاتهام من الضحايا المعترف بهم ومكتب المفتش العام. وستكون هذه الملاحظات مفيدة في المرحلة التالية من العملية، حيث ستقوم الهيئة القضائية للإقرار بالحقيقة والمسؤولية وتقرير الوقائع والسلوك التابعة للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بتقييم ما إذا كان رد الأعضاء السابقين في أمانة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي يشكل اعترافا كاملا بالمسؤولية ومساهمة وافية في جلاء الحقيقة.

9 - وقد أشيد بهذا الرد على نطاق واسع، بما في ذلك من قبل ممثلي الخاص، باعتباره خطوة مهمة نحو الحقيقة والعدالة والمصالحة، فضلا عن إيفاء الضحايا حقوقهم، وكدلالة هامة على التزام الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بالاتفاق النهائي.

10 - وفي 17 حزيران/يونيه، قام قادة سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي كان الجهاز القضائي الخاص قد أصدر قرار اتهام بحقهم بتزويد الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين بمعلومات لبدء البحث عن 55 مدنيا وفردا من قوات الأمن اختطفتهم القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وتعهدوا أيضا بتقديم معلومات عن 136 ضحية أخرى. ووفقا للوحدة، لا يزال 192 من الضحايا المرتبطين بالقضية 01 مفقودين.

11 - وفي أيار/مايو، وبعد سلسلة من الإجراءات القانونية، قضت المحكمة الدستورية بأن الكونغرس وافق، في تصويت متنازع عليه في عام 2017، على مشروع قانون لإنشاء 16 دائرة انتخابية انتقالية خاصة للسلام، منصوص عليها في الجزء 2 من الاتفاق النهائي. والغرض من الدوائر الانتخابية الجديدة هو تعزيز مشاركة الفئات السكانية المستبعدة تاريخيا، في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك المجتمعات أعضاء من منظمات الضحايا والمنظمات النسائية. وقضت المحكمة أن المقاعد الـ 16 الإضافية في مجلس النواب ستكون مفتوحة في فترتي ولاية الكونغرس 2022-2026 و 2026-2030.

12 - وفي أيار/مايو أيضا، استبدل الرئيس دوكي الوزراء وكبار المسؤولين الذين استقالوا. وقام بتعيين نائبة الرئيس، مارتا لوسيا راميريز، لتشغل في الوقت نفسه منصب وزيرة الخارجية. كما حدثت تغييرات في وزارات المالية والتجارة والثقافة، وجرى تعيين مفوض سام جديد للسلام.

13 - وفي 15 حزيران/يونيه، انفجرت سيارة مفخخة داخل قاعدة للجيش في كوكوتا، بمقاطعة شمال سانتاندر، مما أسفر عن إصابة 36 شخصا بجروح. وقد أدانت الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني هذا الهجوم على نطاق واسع. ولم تعلن أي جماعة مسلحة غير قانونية مسؤوليتها عن الهجوم ولا تزال التحقيقات جارية.

14 - وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بثالث وأشد موجة من جائحة كوفيد-19، أودت بحياة 321 103 شخصا حتى 25 حزيران/يونيه. وتمضي استراتيجية التطعيم التي تقودها الحكومة قدما، وقد أعطي نحو 16 مليون لقاح.

**الحماية والأمن للمقاتلين السابقين والمجتمعات المتضررة من النزاع والقيادات الاجتماعية والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان**

*الديناميات الإقليمية للعنف*

15 - لا تزال النزاعات حول السيطرة على المجتمعات والأراضي بين الجهات المسلحة غير القانونية تؤثر على المجتمعات المحلية والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية والمقاتلين السابقين، ولا سيما في المناطق التي اتسمت تاريخيا بوجود محدود للدولة واقتصادات غير مشروعة ومستويات عالية من الفقر. ولا يزال العنف يتركز في 25 بلدية في مقاطعات أنتيوكيا وكاوكا وكاكيتا وغوافياري وميتا وناريينيو وشمال سانتاندر وبوتومايو وفالي ديل كاوكا.

16 - وتصاعدت أيضا أعمال العنف في المعاقل السابقة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقا، بما في ذلك المنطقة الحدودية لمقاطعات ميتا وغوافياري وكاكيتا. وفي أواخر أيار/مايو، أبلغت وحدة إعادة الأراضي باختفاء بعثة من أربعة أشخاص في مقاطعة ميتا (موظفة في هذه الوحدة، وضحيتان من الإناث، وسائق) كانوا يقومون بأنشطة تتعلق بإعادة الأراضي التي صودرت من الضحايا أثناء النزاع. وجهود البحث جارية حاليا.

17 - وسجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التشريد الجماعي القسري لأكثر من 400 7 شخص (33 في المائة من مجتمعات الشعوب الأصلية) في سبع مقاطعات خلال هذه الفترة، ليصل العدد الإجمالي للأشخاص الذين تعرضوا للتشريد القسري الجماعي حتى الآن في عام 2021 إلى 200 29 (وهذا يمثل زيادة بنسبة 101 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي). وترتبط معظم حالات التشريد بالاشتباكات بين الجهات المسلحة غير القانونية وبين الجهات المسلحة غير القانونية وقوات الأمن العام. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ عن 25 حالة عزل للمجتمعات المحلية، تأثر بها 000 27 شخص، جميعهم تقريبا من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وتقع البلديات الأكثر تضررا في مقاطعات أنتيوكيا وكاوكا وشوكو وناريينيو وفالي دي كاوكا.

18 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثَّقت مفوضية حقوق الإنسان 9 عمليات قتل واسعة النطاق، ويجري التحقق من 10 حالات أخرى، وسُجلت أعلى الأرقام في مقاطعتي أنتيوكيا (2) وهويلا (2).

*الأمن والحماية للمقاتلين السابقين*

19 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت البعثة من 16 عملية قتل لمقاتلين سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (15 رجلا، امرأة واحدة)، ليصل المجموع إلى 278 (270 رجلا، 8 نساء) منذ توقيع الاتفاق النهائي. وتحققت البعثة من 63 محاولة شروع في القتل (59 رجلا، 4 نساء) و 21 حالة اختفاء (جميعهم من الرجال) منذ توقيع الاتفاق النهائي. وتظل المخاطر قائمة بالنسبة لأقارب الضحايا.

20 - ومنذ توقيع الاتفاق النهائي، تركَّزت عمليات القتل بمعظمها في مقاطعات كاوكا (48) وناريينيو (33) وأنتيوكيا (29) وكاكيتا (26) وميتا (23) وشمال سانتاندر (22) وفالي ديل كاوكا (21) وبوتومايو (20) وتشوكو (15) وهويلا (8) وغوافياري (7). ولا يزال المقاتلون السابقون الذين يشاركون في أنشطة إعادة الإدماج، بمن فيهم قادة التعاونيات والمشاريع الإنتاجية، وفي تسليم أصول القوات المسلحة الثورية

الكولومبية – الجيش الشعبي سابقا، يواجهون مخاطر، لا سيما في المناطق التي تتسم بوجود محدود للدولة ووجود جهات مسلحة غير قانونية.

21 – وفي آذار/مارس، على إثر الإجراءات القانونية التي اتخذها محامو المقاتلين السابقين، بدأت المحكمة الدستورية تقييما بغية تحديد ما إذا كان ينبغي إعلان عدم دستورية الوضع الراهن فيما يتعلق بأمن المقاتلين السابقين، الأمر الذي قد يدفع بالمحكمة إلى إصدار أوامر بحمايتهم. ودعت المحكمة الهيئات الوطنية، وسلطات المقاطعات والبلديات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، بما فيها البعثة، إلى تقديم أفكار بشأن تنفيذ أحكام الاتفاق النهائي المتعلقة بالضمانات الأمنية.

22 – وفي نيسان/أبريل، قتل أرنولدو مدينا، وهو قائد سابق من رتبة متوسطة ينتمي إلى الشعوب الأصلية كان يدير إحدى التعاونيات، في منطقة جديدة لإعادة الإدماج في كاوكا. ودفعت التهديدات بستة من أعضاء التعاونية نفسها وأسرهم إلى الفرار من المنطقة. وتعمل البعثة مع الشرطة لضمان مراعاة المخاطر الأمنية والاحتياجات المحددة للمقاتلين السابقين المقيمين خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج لدى وضع خطتها الأمنية في الأرياف.

*التدابير الاحترازية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام*

23 – يواصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام المتابعة بشأن تدابيره الاحترازية لحماية المقاتلين السابقين الصادرة في تموز/يوليه 2020، وأصدر تدابير جديدة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات محددة على المستوى المحلي في المناطق التي تنطوي على مخاطر متزايدة بالنسبة للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وقد حذرت أيضا وحدة التحقيق والاتهامات التابعة للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، التي ترصد الحالة الأمنية للأشخاص المشاركين في نظام العدالة الانتقالية، من المخاطر التي يتعرض لها المقاتلون السابقون في 10 بلديات، يناظر معظمها البلديات الـ 25 التي حدَّدتها البعثة حيث يستمر العنف.

24 – وسعيا لتعزيز التنسيق بين المؤسسات بشأن الضمانات الأمنية، أعلن المستشار الرئاسي المعني بتحقيق وتوطيد دعائم الاستقرار في أواخر آذار/مارس اعتماد خطة استراتيجية للأمن والحماية للمقاتلين السابقين، استجابة لأوامر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. وقد أعلن حزب *كومونيس*، وهو حزب القوة الشعبية الثورية البديلة سابقا، أن الخطة لا تعكس مساهماته وأنها لا تتماشى مع الالتزامات الواردة في الاتفاق النهائي.

25 – وفي تطور إيجابي، أحرزت الوحدة الوطنية للحماية تقدما في تقييم طلبات الحماية التي لم يُبت فيها بعد، عملا أيضا بأوامر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. وحتى الآن، خضعت للتقييم 52 في المائة من الطلبات التي لم يُبت فيها بعد، وحظي 345 طلبا بالموافقة، بما في ذلك 43 طلبا للنساء و 20 تدبيرا جماعيا للحماية. ولا تزال هناك 307 طلبات لم تخضع للتقييم بعد. كما أحرزت الوحدة الوطنية للحماية تقدما في ملء الشواغر من الحراس الشخصيين، فوظفت 383 من أصل 686 حارسا شخصيا إضافيا أمر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بالاستعانة بهم.

26 – وفي أيار/مايو، عقدت اللجنة المشتركة بين القطاعات للرد السريع على الإنذارات المبكرة اجتماعا استثنائيا بناء على أوامر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تتعلق بالإنذار المبكر في تشرين

الأول/أكتوبر 2020 في تولوا، بمقاطعة بايي ديل كاوكا. وأسفر الاجتماع عن اعتماد خطة عمل تركز على الأخطار المتباينة التي يتعرض لها المقاتلون السابقون المقيمون في منطقة جديدة لإعادة الإدماج. وللأسف، تعرض مقاتل سابق ينتمي إلى إحدى التعاونيات في هذه المنطقة للقتل في حزيران/يونيه. والضحية هو رئيس مجلس إدارة محلي وقد ترشح في الانتخابات المحلية عام 2019 تحت راية حزب القوة الشعبية الثورية البديلة.

*وحدة التحقيقات الخاصة بمكتب الادعاء العام*

27 - أبلغت وحدة التحقيقات الخاصة عن ست إدانات جديدة تتعلق باعتداءات على مقاتلين سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، ليصل المجموع إلى 41 إدانة من أصل 320 هجوما حققت فيها الوحدة. وتوجد 44 قضية أخرى في مرحلة المحاكمة و 22 قيد التحقيق و 49 صدرت فيها أوامر بإلقاء القبض. ومن بين 279 أمرا صدر بإلقاء القبض على أشخاص يشتبه في أن لهم صلة باعتداءات على مقاتلين سابقين، يزعم أن 250 ينتمون إلى منظمة إجرامية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألقي القبض على تسعة أشخاص ولم ينفذ بعد 129 أمرا بإلقاء القبض. وأفادت الوحدة بأنها لم تصل حتى الآن، بسبب الصعوبات الأمنية، إلا إلى 65 في المائة من مسارح الجريمة.

28 - وفي حزيران/يونيه، أبلغ المدعي العام بشأن مقتل إسبيرانزا نافاس، المدعية العامة المحلية لتيبو، بمقاطعة شمال سانتاندر. ووفقا لما ذكره المدعي العام، يزعم أن الجريمة ارتكبها رجال مسلحون مجهولو الهوية بينما كانت السيدة نافاس في مسكنها. ولا تزال التحقيقات جارية.

*نشر قوات الأمن العام في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج*

29 - من خلال عمليات النشر الأمني الوقائي، تواصل وحدات الجيش والشرطة رصد الأمن حول جميع المناطق الإقليمية السابقة الـ 24 للتدريب وإعادة الإدماج، التي تستضيف ما يقرب من ثلث المقاتلين السابقين المعترف بهم. وعلى الرغم من فعاليتها بصفة عامة، تعرض مقاتل سابق في أيار/مايو لاعتداء داخل المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في توماكو، بمقاطعة نارينيو، ونجا بحياته نتيجة خطة الحماية الجماعية التي أعدَّتها الوحدة الوطنية للحماية. وتبرز هذه الحادثة جسامة المخاطر وأهمية ضمان استمرارية هذه الآليات للأمن والحماية وتكاملها.

*توفير الأمن لحزب كومونيس والأحزاب السياسية الأخرى*

30 - وردت أنباء عن تهديدات واعتداءات استهدفت أعضاء الأحزاب السياسية والموظفين العموميين المنتخبين في مقاطعات أنتيوكيا وبوغوتا وكاكيتا وشوكو وسوكري وفالي ديل كاوكا. ومن الأحزاب المتضررة التحالف الأخضر، وحزب الوسط الديمقراطي، وحركة كولومبيا الإنسانية، وكومونيس، والقطب الديمقراطي، وحزب المحافظين، والحركة البديلة للشعوب الأصلية والقضايا الاجتماعية. ويعتبر التنفيذ الكامل لنظام الأمن الشامل لممارسة العمل السياسي بالغ الأهمية لتعزيز الضمانات الأمنية للأفراد الذين يشاركون في معترك الحياة السياسية، وبخاصة المرشحين في المستقبل لانتخابات عام 2022، وكذلك للموظفين الحكوميين.

31 - وتقوم الآلية الثلاثية للأمن والحماية المؤلفة من وحدة بناء السلام التابعة للشرطة، والمديرية الفرعية المتخصصة التابعة للوحدة الوطنية للحماية، والبعثة، بوضع استراتيجية تنسيق جديدة لتعزيز تدابير الوقاية لأعضاء حزب كومونيس والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي عموما، استعدادا للعملية الانتخابية المقبلة.

*الاعتداءات على القيادات الاجتماعية والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان والمجتمعات المتضررة من النزاع*

32 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت مفوضية حقوق الإنسان معلومات عن عمليات قتل استهدفت 49 مدافعا عن حقوق الإنسان (5 عمليات موثَّقة و 44 عملية قيد التحقق): 43 رجلا و 6 نساء، أربعة من بينهم كولومبيون منحدرون من أصل أفريقي و 10 من زعماء الشعوب الأصلية. وقد أبلغ عن ما مجموعه 71 عملية قتل في عام 2021 (سبع منها موثقة و 64 قيد التحقق): 63 رجلا و 8 نساء، 24 من بينهم زعماء مجموعات عرقية و 1 من القادة في مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. والمقاطعات التي سُجِّل فيها أكبر عدد من عمليات القتل هي أنتيوكيا وكاوكا وتشوكو ونارينيو وفالي دي كاوكا.

*اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية*

33 - لم تعقد اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ودعا أعضاء اللجنة من المجتمع المدني إلى عقد اجتماع لها لوضع خريطة طريقة واضحة لتنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسة العامة من أجل تفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية والشبكات الداعمة لها، التي اعتمدت في شهر آذار/مارس.

**استدامة عملية إعادة الإدماج**

34 - لا يزال معظم المقاتلين السابقين ملتزمين بإعادة الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الرغم من البيئة الأمنية غير المواتية في مناطق معينة. وفي سياق الإضراب الوطني، شارك المقاتلون السابقون في جميع أنحاء البلد سلميا في المظاهرات، وواصلوا، إلى جانب الحكومة، العمل معا فيما يتعلق بمختلف جوانب عملية إعادة الإدماج.

*الحصول على الأراضي والسكن*

35 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشترت الحكومة أراض لمنطقتين إقليميتين سابقتين إضافيتين للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعتي غوافياري ونارينيو. وحتى الآن، اشترت الحكومة أراض لسبع من أصل 24 منطقة إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج؛ وفي إحدى المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعة كاوكا، توصل مقاتلون سابقون إلى اتفاق مع مجتمعات الشعوب الأصلية للبقاء في المنطقة. وفي ست مناطق إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج، حدد الطرفان قطع أرض محتملة يتعين شراؤها، بانتظار الإجراءات القانونية المطلوبة. ولم يُحدَّد بعد مسار واضح للحصول على الأراضي بالنسبة للمناطق العشر الأخرى. ولم يُحرز أي تقدم يذكر فيما يتعلق بالحصول على الأراضي خارج المناطق

الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج وفيما يتعلق بتوفير موارد جديدة للبرنامج الخاص لمنح الأراضي من أجل إعادة الإدماج.

36 - وفي أيار/مايو، قدَّمت الحكومة نتائج التقييمات التقنية بشأن مدى ملاءمة مشاريع الإسكان في خمس مناطق إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج تستضيف 580 مقاتلا سابقا، وقامت بزيارات إلى ثلاث من هذه المناطق لاطلاع المقاتلين السابقين على الخيارات المتاحة لهم للحصول على إعانات الإسكان. ومن المتوقع تسليم نحو 150 منزلا هذا العام، وهو ما يمثل نحو 1,2 في المائة من الطلب المحتمل. وخارج نطاق المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، تسعى الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع إلى توفير حلول سكنية للمقاتلين السابقين من خلال برامج الإسكان في المناطق الريفية والحضرية، بانتظار الحصول على موارد مالية إضافية.

37 - وقد أعرب المقاتلون السابقون الذين يعيشون في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج عن القلق إزاء النهج التدريجي المنصوص عليه في قرار الحكومة الذي ينظم الحصول على إعانات الإسكان. وكررت الحكومة تأكيد التزامها بتوفير حلول إسكانية لهم جميعا.

*المشاريع الإنتاجية*

38 - يشارك ما يقرب من نصف المقاتلين السابقين المعترف بهم، الذين يبلغ عددهم 589 13، في مشاريع إنتاجية فردية أو جماعية، وقد تلقت نفس النسبة المئوية تقريبا ما يستلزمها من دعم مالي. وتشمل هذه المشاريع 90 مشروعا جماعيا وافق عليها المجلس الوطني لإعادة الإدماج ويستفيد منها 414 3 مقاتلا سابقا (من بينهم 944 امرأة)، وقد تلقى 82 مشروعا منها تمويلا. وتمت الموافقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على مشروعين إنتاجيين جماعيين جديدين. ولقد وافقت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع على ما مجموعه 709 2 مشاريع فردية (260 خلال الفترة المشمولة بالتقرير)، استفاد منها 273 3 مقاتلا سابقا (من بينهم 736 امرأة).

39 - وبالإضافة إلى الآثار المستمرة للجائحة على أنشطة إعادة الإدماج، تأثرت العملية أيضا بالإضراب الوطني. وقد أدت القيود المفروضة على التنقل إلى تأخير تنفيذ 17 مشروعا إنتاجيا جماعيا وافق عليها المجلس الوطني لإعادة الإدماج مؤخرا، وأثرت على تدفق الإمدادات والسلع من بعض هذه المشاريع وإليها.

40 - وواصلت الجهات التي تمثل المقاتلين السابقين طلب المزيد من المعلومات عن المشاريع الفردية واستدامتها. وفي أيار/مايو، أبلغت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع بأن ما يقرب من 600 1 (60 في المائة) من هذه المشاريع قيد التشغيل، و 509 مشاريع لم يبدأ تنفيذها بعد، و 213 مشروعا تم إغلاقها، و 86 مشروعا جرى تعليقها بسبب آثار الجائحة أو نقل المستفيدين أو وفاتهم، من بين أسباب أخرى.

41 - ويشارك أكثر من نصف المقاتلات السابقات المعترف بهن، وعددهن 136 3، في مشاريع إنتاجية، كثيرا ما تنطوي على عمل مشترك مع أفراد المجتمعات المحلية المجاورة. ومع ذلك، تظل تحديات مطروحة فيما يتعلق بحصولهن على أدوار صنع القرار والدعم التقني. وقد خلص تقييمٌ لحالة واحتياجات المبادرات الإنتاجية التي تقودها نساء في ثماني مناطق، أجرته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

(هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والبعثة، إلى أن معظمهن يحتجن إلى مساعدة تقنية محددة ويواجهن صعوبات بسبب مهام إضافية، بما في ذلك تقديم الرعاية.

*المقاتلون السابقون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، بما في ذلك في مناطق إعادة الإدماج الجديدة*

42 - يعيش ثلثا المقاتلين السابقين خارج نطاق المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج حيث يواجهون تحديات أكبر في الحصول على استحقاقات إعادة الإدماج. وفي مقاطعات كاوكا وهويلا وفالي ديل كاوكا، أدت الاعتداءات العنيفة التي شنت على المقاتلين السابقين وتعاونياتهم إلى نقلهم إلى أماكن أخرى، مما هدد عملية إعادة إدماجهم الجماعية. وأعرب قادة التعاونية الوطنية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي عن القلق إزاء محدودية فرص الحصول على الأراضي، والافتقار إلى الدعم التقني الشامل، والمسائل الأمنية التي تؤثر على التعاونيات. وطلبت الجهات التي تمثل المقاتلين السابقين زيادة مشاركة المجلس الوطني لإعادة الإدماج في التصدي للمخاطر وتلبية الاحتياجات المحددة التي تؤثر على عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين.

43 - ويستفيد من نصف المشاريع الجماعية المعتمدة تقريبا 1 140 مقاتلا سابقا (من بينهم 314 امرأة) يعيشون خارج نطاق المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. وهذا يعني أن ما يقرب من 12 في المائة من عدد يناهز 10 000 من المقاتلين السابقين الذين يعيشون خارج نطاق المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج قد تلقوا الدعم لمشاريع جماعية، في حين أن نسبة 96 في المائة من المشاريع الفردية تنفذ خارج نطاق المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

*الجلسات الإقليمية للمجلس الوطني لإعادة الإدماج*

44 - على الرغم من التحضيرات التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير لعقد جلسات إقليمية إضافية للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، حسبما اتفق الرئيس دوكي والمقاتلون السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، لم تعقد أي جلسات.

*الصحة*

45 - واصل الفريق العامل المعني بالرعاية الصحية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج رصدَ حالات الإصابة بكوفيد-19 في صفوف المقاتلين السابقين. ووفقا للوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، ثبتت إصابة 227 مقاتلا سابقا (151 رجلا و 76 امرأة)، توفي ستة منهم (جميعهم من الرجال). وبدأ بعض المقاتلين السابقين في تلقي اللقاحات من خلال الخطة الوطنية للتطعيم. وقد أجريت زيارات صحية على النحو المقرر في معظم المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

46 - وحصل نحو ثلث المقاتلين السابقين ذوي الإعاقة على وثائق تثبت إعاقتهم، مما يمكن أن يساعدهم في الحصول على استحقاقات محددة بما في ذلك الدعم في مجال إعادة التأهيل.

*سياسات ومؤسسات إعادة الإدماج*

47 - لا يزال الاتفاق بين الطرفين بشـــأن أهداف النظام الوطني لإعادة الإدماج ووضـــعه القانوني قيد النظر. ووفقا للســـياســـة الوطنية لإعادة الإدماج، ينبغي أن يحدد المجلس الوطني لإعادة الإدماج المبادئ التوجيهية للنظام ومركزه القانوني.

48 - وبغية تعزيز مشـــاركة أكبر من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية، يعمل الفريق العامل المعني بالشـــؤون الجنســـانية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج على وضـــع خطط عمل محلية لتنفيذ الإجراءات الخاصة بالشؤون الجنسانية في السياسة الوطنية لإعادة الإدماج. وقد خصصت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع نحو 000 300 دولار لزيادة التنسـيق في 16 بلدية ذات أولوية تسـتضـيف أعدادا كبيرة من المقاتلين السابقين، بما في ذلك في المناطق الحضرية، لتنفيذ الإجراءات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية، وبمنع العنف القائم على نوع الجنس.

*دور السلطات البلدية وسلطات المقاطعات*

49 - أُنشـــئ فريقان عاملان إقليميان لإعادة الإدماج في كونديناماركا وتوليما، ليصـــل المجموع إلى 17 في جميع أنحاء البلد. وقد دعمت الجهود المشـتركة التي بذلتها الحكومة والمقاتلون السـابقون والسـلطات المحلية والبعثة في هذه الأفرقة العاملة إمكانية الحصـول على السكن في مقاطعتي أراوكا وبوليفار؛ وحسـنت فرص الحصـول على الخدمات الصـحية والتعليمية في مقاطعة نارينيو؛ وسـمحت بالوصـول إلى الأراضـي أو إتاحة أماكن لاســـتدامة عملية إعادة الإدماج في مقاطعات فالي ديل كاوكا وشـــمال ســـانتاندر وبوتومايو وسوكري.

*إعادة الإدماج السياسي*

50 - في إطار الإضـراب الوطني، شـارك نواب في الكونغرس من حزب *كومونيس* في جلسـات اسـتماع عامة نظمتها لجان الســـلام التابعة للكونغرس في مختلف المناطق. وأعرب الحزب عن تأييده للإضـــراب، وشـــجع الاحتجاجات الســـلمية، ودعا إلى التنفيذ الشـــامل للاتفاق النهائي لتلبية المطالب الشـــعبية. وفي أيار/مايو، عقد عضـوان من حزب كومونيس في الكونغرس جلسـة اسـتماع للتواصـل مع قطاعات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات الإثنية، في سياق الإضراب الوطني.

51 - وفي نيسـان/أبريل، قدم المشـرعون من حزب *كومونيس* مشـروع قانون إلى مجلس الشـيوخ لوضــع الخطة الوطنية للرعاية الصحية في الأرياف على النحو المنصوص عليه في الاتفاق النهائي.

**تعزيز وجود الدولة المتكامل في المناطق المتضررة من النزاع**

52 - يتضـــمن الاتفاق النهائي ســـلســـلة من البرامج المترابطة توفّر من خلالها الدولة الخدمات والبنى التحتية والحماية والأمن والفرص الاقتصـادية المستدامة، بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة بالنزاعات. وبعد مرور خمس ســنوات على بدء تنفيذ الاتفاق النهائي، يثبت التقدم المحرز حتى الآن أن هذه الآليات، إذا ما حظيت بدعم أكبر، يمكنها أن تلبي توقعات المجتمعات المحلية بمعالجة التفاوت في وجود الدولة في جميع أنحاء البلد وتآكل العلاقة بين المؤسسات والمواطنين في تلك المناطق التي تغيب فيها.

*الإصلاح الشامل في المناطق الريفية*

53 - وضعت الحكومة اللمسات الأخيرة وسلمت المجتمعات المحلية 1 286 عملا من أعمال البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي التي أنشئت بموجب الاتفاق النهائي من خلال مشاورات تشاركية مع تلك المجتمعات، ويجري حاليا تنفيذ 189 عملا آخر. وتمت الموافقة على ما مجموعه 143 مشروعا جديدا بقيمة 540 مليون دولار أمريكي بموارد من رسوم الامتياز المتأتية من استغلال المعادن والهيدروكربونات. وإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ مشاريع زراعية وبيئية وحرجية تستفيد منها أكثر من 15 000 أسرة في 59 بلدية واقعة ضمن نطاق البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، في إطار جهود الحكومة الرامية إلى دعم إعادة تنشيط الاقتصاد في المناطق الأكثر تضررا من النزاع.

54 - وأصر حزب كومونيس على ضرورة تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي لضمان استرشاد عملية صنع القرار من جانب كيانات الدولة بالاحتياجات المحلية، لا بنهج من القمة إلى القاعدة. وتحقيقا لذلك الغرض، عقدت الحكومة مؤخرا 20 اجتماعا مع المجتمعات المحلية وهي تعتزم عقد اجتماعات مماثلة في جميع البلديات الواقعة ضمن نطاق البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي وعددها 170 بلدية.

55 - وأفادت الحكومة بأن 1 089 286 هكتارا قد أدرجت في صندوق الأراضي، بهدف توفير الأراضي للفلاحين والمجتمعات الريفية المتضررة من الفقر والنزاع، وتعزيز توزيع أكثر مساواة للأراضي، والهدف النهائي للصندوق هو ثلاثة ملايين هكتار. وحتى الآن تم تسليم 231 892 هكتارا الى 8 599 أسرة ريفية. ووفقا لما ذكره حزب كومونيس، لم تتحقق سوى نسبة 3,4 في المائة فقط من الهدف النهائي، مما يتفق مع المعلومات التي سبق أن أبلغ عنها مكتب المفتش العام ومكتب المراقب المالي، والتي أشارت إلى انعدام الشفافية فيما يتعلق بإمكانية تسليم جزء كبير من الأراضي المتوفرة لدى الصندوق إلى المستفيدين المقصودين.

56 - وفي حزيران/يونيه، أعرب مؤيدو الاتفاق النهائي عن أسفهم لفشل الكونغرس في تمرير مشروع قانون رئيسي يهدف إلى إنشاء آلية قضائية مخصصة لحل الخلافات الزراعية والريفية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق النهائي.

*البرنامج الشامل لتوفير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم*

57 - في أيار/مايو، اجتمعت اللجنة التقنية للبرنامج الشامل لتوفير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم للموافقة على خطة عمل لعام 2021، فيما يتعلق بعنصر الوقاية والحماية. وتمت الموافقة على سبعة برامج تجريبية إضافية لمنظمات من المجتمع المدني.

*استبدال المحاصيل غير المشروعة*

58 - حتى 30 نيسان/أبريل، كانت 99 097 أسرة قد أتلفت مزروعات في 44 185 هكتارا ضمن إطار البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة. وقد تلقت نحو 87 في المائة من الأسر المشاركة التي تحصل على مساعدات الأمن الغذائي، وعددها يزيد على 75 000 أسرة، جميع المدفوعات المنصوص عليها لهذا الغرض. وأفادت الحكومة عن تخصيص نحو 24 مليون دولار لمشاريع إنتاجية، مما

يسمح بوضع ما يقرب من 000 9 خطة استثمارية. ومع ذلك، لم تتلق إلا 7 في المائة من الأسر المشاركة الدعم لمشاريع إنتاجية حتى الآن.

59 - ومع استمرار الاستبدال الطوعي، وسط ظروف أمنية معقدة في كثير من الأحيان، اتخذت الحكومة خطوات لاستئناف الرش الجوي بالغلايفوسات الذي كان قد أوقف في عام 2015، وأصدرت مرسوما ينظم ذلك النشاط. وتواصل المجتمعات المحلية المتضررة من وجود المحاصيل غير المشروعة الدعوة إلى الاستبدال الطوعي باعتباره أنسب الحلول وأكثرها استدامة. وقد عارضت هذه المجتمعات المحلية، من خلال إجراءات قانونية مختلفة وأثناء الإضراب الوطني، اعتزام الحكومة استئناف الرش الجوي، ودعت إلى إيلاء الأولوية للاستبدال الطوعي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق النهائي.

### 4 - تعزيز الحوار البناء بين الطرفين

60 - رغم البيئة الصعبة المحيطة بتنفيذ الاتفاق النهائي واستمرار اختلاف آراء الأطراف بشأن عملية تنفيذه، واصلت الحكومة والمقاتلين السابقين العمل معا، بدعم من المجتمع الدولي، للنهوض ببعض الجوانب الرئيسية للاتفاق النهائي.

61 - وناقش ممثلو الحكومة وحزب كومونيس ضرورة إجراء تقييم مشترك لتنفيذ الاتفاق النهائي بهدف إثراء عملية وضع خريطة الطريق المتفق عليها خلال الاجتماع الذي عُقد بين الرئيس دوكي ورئيس حزب كومونيس، رودريغو لوندونيو، في آذار/مارس. واجتمع الطرفان أيضا ست مرات في إطار لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، من بينها اجتماعات على المستوى التقني لمناقشة البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، وتعويضات الضحايا، وتنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية المدرجة في الاتفاق النهائي.

62 - وفي نيسان/أبريل، أصدر مكتب الرئيس تعليمات إلى جميع الوزارات والإدارات والكيانات على الصعيد الوطني بتقديم مشاريع قوانين ومراسيم تتعلق بالسلام لمناقشتها في إطار لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه قبل عرضها رسميا أمام الكونغرس أو رئيس الجمهورية للموافقة عليها.

63 - وواصل الفريق العامل الثلاثي المعني بالألغام إحراز تقدم ملموس، مما يعكس التزام الحكومة والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي بالعمل، بدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والبعثة. وقام ممثلو المقاتلين السابقين بست زيارات إلى مقاطعات أنتيوكيا وسانتاندر وتوليما لتشجيع المقاتلين السابقين على المشاركة في هذه الجهود رغم المشاكل الأمنية. وفي نيسان/أبريل، قام 14 مقاتلا سابقا خاضعون للولاية القضائية للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، وبالتنسيق الوثيق مع الفريق العامل الثلاثي وفي إطار منهجية الفريق المعتمدة، بتقديم معلومات إلى منظمة إنسانية معنية بإزالة الألغام بشأن مواقع محتملة لحقول ألغام، مما سيساعد على إزالة هذه المتفجرات ويعود بالفائدة على جماعة من السكان الأصليين في توليما.

64 - وواصل الفريق العامل الثلاثي المعني بالانتقال إلى الشرعية معالجة المسائل العالقة المتعلقة بإصدار شهادات اعتراف بالأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ويبلغ عدد المقاتلين السابقين المعترف بهم 589 13 (من بينهم 136 3 امرأة). وتقوم الحكومة حاليا بالتحقق من شهادات اعتراف بـ 28 فردا (23 رجلا و 5 نساء) حُدّدت مواقعهم من خلال عملية نفّذها الفريق العامل

الثلاثي. ويشترك مكتب المفوض السامي للسلام وممثلو المقاتلين السابقين في تقييم حالات 139 فردا (133 رجلا و 6 نساء) لتحديد ما إذا كانوا ينتمون فعليا إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابق. وإضافة إلى ذلك، ووفقا للمعهد الوطني للسجون والإصلاحيات، لا يزال هناك 187 عضوا سابقا من القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي معترف بهم محرومين من حريتهم (180 رجلا و 7 نساء). وقد رفض الجهاز القضائي منح الحرية المشروطة وإصدار عفو عن 90 من هؤلاء الأفراد، ولم يمنح هذه الاستحقاقات إلا لثلاثة أفراد. وينتظر 78 منهم صدور قرار بشأنهم، ويستعرض محامو الـ 16 مقاتلا الباقين قضاياهم لعرضها أمام الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

65 – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يجتمع الفريق العامل الثلاثي المعني بأصول القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي سابقا، الذي أُنشئ لمساعدة الطرفين على الإسهام في تحقيق تعويضات لضحايا النزاع المسلح.

**تعزيز الشروط اللازمة لتحقيق المصالحة**

*النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار*

66 – واصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تلقي تقارير عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاع، من عدة مصادر من بينها النقابات ومن نساء ومن كولومبيين منحدرين من أصل أفريقي ومن منظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وتظهر الزيادة المستمرة في عدد الضحايا المعترف بهم – الذي يناهز الآن 000 325 ضحية – استعدادهم للمشاركة في هذه القضايا رغم المخاطر الأمنية القائمة.

67 – وأفاد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في أيار/مايو أن قرارات الاتهام الموجهة إلى بعض أفراد قوات الأمن العام في سياق القضية 03، بشأن عمليات القتل خارج نطاق القضاء على أيدي عملاء الدولة، أصبحت في مراحل الإعداد النهائية. ومثل جنرالان سابقان في الجيش أمام الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام (في سياق القضية 06 والقضية 04). وقد أكد الضحايا المعترف بهم في هذه الحالات على أهمية أن يتعاون الذين يمثلون أمام الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تعاونا كاملا للإسهام في كشف الحقيقة بشأن الجرائم التي ارتكبت أثناء النزاع المسلح.

68 – وواصلت لجنة تقصي الحقائق عقد اجتماعات علنية وخاصة مع أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وقوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية، وأفراد متقاعدين من قوات الأمن العام، وضحايا، وغيرهم من الجهات الفاعلة التي تركز على الحقيقة والغفران والمصالحة والاعتراف بالمسؤولية. وقد أجرت اللجنة 74 حوارا من هذه الحوارات تناولت أسباب النزاع وآثاره على مختلف الفئات. وفي هذه الاجتماعات، اعترف الجناة بمسؤوليتهم عن العديد من الجرائم التي ارتكبت في مناطق مختلفة أثناء النزاع. وقد وفّرت الشهادات التي أدلي بها خلال هذه الحوارات مدخلات رئيسية للتقرير النهائي الذي ستقدّمه اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

69 – وفي حزيران/يونيه، مثل الرئيس الكولومبي السابق خوان مانويل سانتوس طوعا أمام لجنة تقصي الحقائق، وقدّم روايته بشأن عمليات القتل خارج نطاق القضاء (المعروفة أيضا باسم الأهداف الإيجابية

الزائفة) التي ارتكبها عملاء الدولة خلال فترة ولايته كوزير للدفاع (2006-2009). واعترف بوقوع مثل هذه الجرائم، وذكر أنه ما كان ينبغي أن تحدث قط، وطلب الصفح من الضحايا.

70 - وبمشاركة من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وقعت الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين على اتفاقات بحث في خمس مناطق جديدة. وقد روّجت الوحدة حتى الآن لثمانية من هذه المواثيق، وهي اتفاقات أساسية للمساعدة في العثور على الآلاف من ضحايا الاختفاء القسري. وقد تعهّد أعضاء سابقون في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وقوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية بالإسهام في عمل الوحدة.

71 - وإضافة إلى ذلك، قامت الوحدة، بالتنسيق مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، ومع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، بأخذ عينات من الحمض النووي من 10 أسر في مقاطعتي أنتيوكيا وشوكو للتعرّف على 46 جثة من جثث ضحايا الاختفاء القسري المحتملين الذين تم انتشالها في هاتين المقاطعتين. وسلّمت الوحدة أيضا جثث أربعة أشخاص اختفوا قسرا في مقاطعتي ريسارالدا وميتا إلى أسرهم. وتلقّت الوحدة أيضا 90 طلبا من منفيين كولومبيين يبحثون عن أقاربهم المفقودين في البلد.

72 - وعقب اتخاذ مجلس الأمن القرار 2574 (2021)، اجتمع الممثل الخاص برئيس الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لمناقشة المهام الجديدة لبعثة التحقق وتحديد الخطوات التالية. وأُنشئ فريق عامل تقني بين الكيانين لوضع الإجراءات والبروتوكولات اللازمة للتمكّن من رصد الأحكام التصالحية والتحقق منها.

*المجلس الوطني للسلام والمصالحة والتعايش*

73 - قيّم المجلس الوطني للسلام والمصالحة والتعايش وضع واحتياجات مجالس السلام الإقليمية التي تجمع السلطات ومنظمات المجتمع المدني. ويهدف هذا التقييم إلى الاستفادة من دور مجالس السلام الاستشاري في تصميم وتنفيذ استراتيجيات المصالحة والتعايش وعدم الوصم. وفي سياق الإضراب الوطني، قام المجلس الوطني وعدة مجالس إقليمية بالترويج للحلول التفاوضية. وإضافة إلى ذلك، ورغم الافتقار إلى التمويل المناسب للاضطلاع بعمله الأساسي، يشجع المجلس الوطني على إبرام اتفاقات إنسانية إقليمية، مثل الاتفاق الذي أُبرم في شوكو والذي يسلط الضوء على ضرورة التزام الجهات الفاعلة المسلحة بالمبادئ الإنسانية ويطالب بوقف إطلاق النار لإغاثة المجتمعات المتضررة من النزاع.

74 - ولم تعتمد وزارة الداخلية حتى الآن السياسة العامة بشأن المصالحة والتعايش وعدم الوصم، رغم أن المجلس الوطني قدم رسميا المبادئ التوجيهية للسياسة العامة إلى الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

**الاعتبارات المتداخلة**

*المسائل الجنسانية*

75 - شرع المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية في المجتمع المدني بنجاح في عقد اجتماعات على المستوى الإقليمي لاختيار ممثليه الثمانية الجدد من المنظمات النسائية، وسيضم للمرة الأولى مقاتلة سابقة من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي كمشاركة دائمة. ومن المقرر أن توافق الأطراف في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه على العضوية الجديدة وستشرع في عملها بحلول نهاية تموز/يوليه. وفي تطور جدير بالترحيب، فإن نظام الرصد الحالي للمؤشرات الجنسانية الـ

51 المحددة في الخطة الإطارية لتنفيذ الاتفاق النهائي، الذي يقوده مكتب المستشار الرئاسي المعني بتحقيق وتوطيد دعائم الاستقرار سيدرج الآن الأحكام الجنسانية في الفصل المخصص للشؤون الإثنية. وقد طلب المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية إدراج منظور للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين ضمن النهج الجنساني في رصد المؤشرات.

76 - وفي سياق الإضراب الوطني، أبلغ أمين مظالم الجمهورية بأنه تلقى، حتى 4 حزيران/يونيه، 113 تقريرا عن أعمال عنف جنساني ارتكبت ضد نساء ومثليات ومثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، يُزعم أن قوات الأمن العام ارتكبتها، وحالة واحدة ضد ضابطة شرطة يُزعم أن مدنيين ارتكبوها في إطار الاحتجاجات. وقد أحيلت هذه القضايا إلى مكتب الادعاء العام للتحقيق فيها. ويقوم أمين مظالم الجمهورية ومكتب المفتش العام بتنفيذ آليات للرصد والإبلاغ بالتنسيق مع المنظمات النسائية.

77 - وفي 25 أيار/مايو، خلال إحياء ذكرى كرامة ضحايا العنف الجنسي في كولومبيا، كررت المنظمات النسائية طلبها إلى الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بفتح قضية "كلية" بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتعزيز اتباع نهج مراع للاعتبارات الجنسانية في التحقيقات.

*الشؤون الإثنية*

78 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ستة مقاتلين سابقين من أصول إثنية (3 منهم كولومبيون منحدرون من أصل أفريقي و 3 من السكان الأصليين). ومنذ توقيع الاتفاق النهائي، قُتل 61 مقاتلا سابقا من السكان الأصليين ومن الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي (41 من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي و 20 من السكان الأصليين). وتم التحقيق في أربع من عمليات القتل هذه ومحاكمتها من قبل الولاية القضائية الخاصة بالسكان الأصليين.

79 - وأطلقت اللجنة الإثنية التابعة للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بروتوكولا لتوجيه العلاقة بين الجهاز القضائي الخاص والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ويتضمن البروتوكول مبادئ ضمان المشاركة الفعالة للضحايا الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والأفراد الخاضعين لولاية الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، مكملا توجيهات مماثلة أصدرها الجهاز القضائي الخاص في عام 2019 بشأن علاقاته مع مجتمعات السكان الأصليين.

80 - ولا تزال حالة السكان الأصليين من شعب إمبيرا في بلديات مقاطعتي أنتيوكيا وشوكو تثير القلق، حيث أفادت جماعات عن حالات حبس ناجمة عن زرع ألغام مضادة للأفراد واندلاع اشتباكات بين الجهات المسلحة غير القانونية. وبالمثل، وبسبب حالات الحبس التي أثارها زرع الألغام المضادة للأفراد، أمر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في أيار/مايو وزارة الداخلية باتخاذ إجراءات من خلال اللجنة المشتركة بين القطاعات للرد السريع على الإنذارات المبكرة لحماية السكان الأصليين من شعب موينا موروي في مقاطعة بوتومايو، وأصدر تعليماته إلى أمين مظالم الجمهورية بإصدار إنذار مبكر لتفعيل آليات الحماية والوقاية.

81 - وشاركت المنظمات والمجتمعات المحلية للسكان الأصليين في الحشد للإضراب الوطني في مناطق مختلفة من خلال طريقة حشد اجتماعي تعرف باسم *مينغاس*، ونددت العديد منها بأنشطة الجهات المسلحة غير القانونية التي لا تزال تلحق الضرر بأراضيها وبأمنها، ودعت إلى التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي.

*الأطفال*

82 - تحققت البعثة من مقتل أحد أعضاء برنامج "مسار حياة مختلف" في مقاطعة أنتيوكيا. ومنذ توقيع الاتفاق النهائي، قُتل أربعة من أعضاء البرنامج، مما يبرز الحاجة إلى وضع بروتوكول مصمم خصيصا للاستجابة للمخاطر المحددة التي تواجه هؤلاء المقاتلين السابقين الشباب. ولا يزال دفع التعويضات لـ 30 عضوا في البرنامج معلقا. ومن أصل 123 عضوا في البرنامج، لم يحصل سوى 29 عضوا حتى الآن على الموارد اللازمة للمشاريع الإنتاجية.

83 - وفي تطور مرحب به، اتفق الطرفان على إعادة تنشيط الفريق العامل التقني المعني بالأطفال التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، وعقد في أيار/مايو أول اجتماع للفريق العامل منذ تموز/يوليه 2019. ويجتمع الفريق العامل لمعالجة التحديات المتصلة بالشواغل الأمنية وتلك المتعلقة بالحماية؛ وكذلك بتنفيذ برنامج "مسار حياة مختلف" (بما يشمل الدعم النفسي والاجتماعي)؛ وإدراج 232 فردا في البرنامج، اعترف بهم في عام 2020 من بين عداد الأطفال وقت إصدار شهادات الاعتراف.

84 - ويضع المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة خطة لتعزيز حماية أطفال المقاتلين السابقين. وتركز الخطة على تعقب نحو ألفي طفل من أبناء المقاتلين السابقين وتحديد هوياتهم، وضمان استفادتهم من البرامج المنتظمة في 20 بلدية.

*الشباب*

85 - كان الشباب الكولومبي العنصر الأساسي في الإضراب الوطني. وقد نددوا بتضررهم من عدم المساواة بوجه خاص، وبمحدودية فرص التعليم وانعدام فرص العمل المتاحة لهم - وخاصة بالنسبة للنساء - وكذلك بعدم كفاية تمثيلهم في الحياة السياسية.

86 - وفي هذا السياق، وعملا بقانون قائم بشأن الشباب، تعهّد الرئيس دوكي بإجراء أول انتخابات لمجالس الشباب البلدية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وينتخب الشباب من سن 14 إلى 28 سنة أعضاء هذه المجالس وسيختار الأعضاء المنتخبون بدورهم ممثليهم في مجالس المقاطعات والمجالس الوطنية. ويشارك في هذه العملية مرشحون أفراد ومرشحون تدعمهم منظمات الشباب وفروع الشباب في الأحزاب السياسية. وأعلن الرئيس أيضا عن برامج توظيف وقيد مجاني في الجامعات الحكومية للطلاب من ذوي الدخل المنخفض خلال الفصل الثاني من عام 2021.

87 - وكان الشباب أيضا طرفا رئيسيا في مبادرات الحوار التي روّجت لها الحكومة ولجنة تقصي الحقائق والسلطات الإقليمية والمحلية، فضلا عن الجامعات ومنظمات المجتمع المدني، لتوجيه مطالب المحتجين، وفتح ممرات إنسانية، ورفع حواجز الطرق. ورافقت كيانات الأمم المتحدة، بما فيها البعثة، العديد من هذه المبادرات.

88 - وفي أيار/مايو، أعلنت الحكومة عن فتح أكثر من 700 1 مقعد في برنامج للطلاب الجامعيين للتسجّل في دورات تدريبية مدفوعة الأجر تدعم تنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي في الكيانات العامة على الصعيد الوطني وفي البلديات الواقعة ضمن نطاق البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي.

**التطورات المرتبطة بجيش التحرير الوطني**

89 - تواصل المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة بالنزاع، وكذلك منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية، دعوة الحكومة وجيش التحرير الوطني إلى العودة إلى مفاوضات السلام. وقد عمل الممثل الخاص وممثل للكنيسة الكاثوليكية مع الحكومة وجيش التحرير الوطني لاستكشاف إمكانية استئناف محادثات السلام ومتابعة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار عالميا.

**التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري**

90 - واصل فريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق النهائي تنفيذاً شاملاً. ووضعت الوكالات والصناديق والبرامج اللمسات الأخيرة على أنشطة التخطيط المشترك، بهدف تقديم 149 مليون دولار في عام 2021 من خلال مشاريع لدعم إعادة الإدماج، والبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، واستبدال المحاصيل غير المشروعة، وتوفير الضمانات الأمنية للمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية. ومن ضمن هذا المبلغ، سيستثمر 20 مليون دولار في إعادة الإدماج و 23 مليون دولار في الضمانات الأمنية للمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. وقد صُمّمت المشاريع في مجالات من قبيل إعادة الإدماج والضمانات الأمنية بالتنسيق مع البعثة.

91 - وقدّم فريق الأمم المتحدة القطري، بتمويل من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء من أجل استدامة السلام في كولومبيا، الدعم المالي لعمل نظام العدالة الانتقالية ومن خلال المساعدة التقنية، بما في ذلك تلك المقدمة لمنظمات المجتمع المدني التي تقدم التقارير إلى الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. وقُدّمت المساعدة أيضا إلى التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق من خلال الدعم الذي قدّمه صندوق بناء السلام للحوار بين مختلف القطاعات الاجتماعية، وشمل بعضها الاعتراف العلني بالجرائم التي ارتكبتها أطراف النزاع.

92 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خصص الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء 8,7 ملايين دولار لمشاريع دعم الاتصالات المجتمعية في مناطق البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، وإعادة الأراضي إلى الضحايا من النساء، وتعزيز نظام العدالة الانتقالية على الصعيد المؤسسي. وشمل تخصيص هذه الأموال أيضا تقديم الدعم لما عدده 20 مشروعا من مشاريع منظمات المجتمع المدني الراميو إلى تعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين، وثلاث دعوات لمنظمات المجتمع المدني لتقديم مقترحات بشأن حماية المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتمكين النساء والفتيات، بدعم من صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني.

**الدعم المقدم للبعثات**

93 - رصدت البعثة حالة تعرقل سلاسل الإمداد بسبب الإضراب وقدمت الدعم اللوجستي للمكاتب الميدانية المتضررة.

94 - وتواصل لجنة الرفاه التابعة للبعثة تنفيذ مبادرات تركز على الدعم النفسي ورفاه الموظفين. وأنشئت لجنة فرعية للصحة العقلية لتحديد العوامل الرئيسية التي تسهم في الإجهاد والتوصية باتخاذ الإجراءات المناسبة.

95 - وحتى 31 أيار/مايو 2021، بلغت نسبة النساء 44 في المائة من موظفي الفئة الفنية وموظفي الخدمة الميدانية؛ و 58 في المائة من متطوعي الأمم المتحدة؛ و 32 في المائة من المراقبين الدوليين؛ و 75 في المائة من الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد.

**السلامة والأمن**

96 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع 27 حادثا أمنيا أثّر على موظفي الأمم المتحدة، وتراوحت الحوادث بين سرقة وتهديد وقيود فرضت على التنقّل، وارتبط الكثير منها بالمظاهرات وحواجز الطرق في سياق الإضراب الوطني. وتأثرت البعثات، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة، من جراء المواجهات التي وقعت بين قوات الأمن العام والمتظاهرين في كالي وبوبايان. وفي سياق الإضراب أيضا، قام مجهولون بتخريب ونهب مبنى تعمل فيه ثلاثة كيانات تابعة للأمم المتحدة. ولم يُصب أي من أفراد البعثة في هذه الحوادث. وفرضت قيود على التنقّل بسبب أنشطة الجهات المسلحة غير القانونية.

97 - وحوفظ على إجراءات التخفيف من انتشار كوفيد-19، وواصلت البعثة تنفيذ بروتوكولات صارمة من أجل سلامة سير العمليات في الميدان والعودة إلى العمل في المكاتب بصورة محدودة. ووضعت منظومة الأمم المتحدة خطة محلية لنشر اللقاحات لتطعيم جزء من موظفيها ذوي الأولوية كإجراء تكميلي لخطة التطعيم الوطنية.

**السلوك والانضباط**

98 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة ادعاءين بسوء السلوك يتعلقان بتضارب مصالح واعتداء بدني مرتبط بأعمال عنف جنساني، والادعاءان قيد التحقيق حاليا. ولم تُسجّل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي ادعاءات بوقوع استغلال أو انتهاك جنسيين. وتعمل البعثة من أجل وضع استراتيجية اتصال جديدة مكيفة مع البعثة من أجل التوعية في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

**ملاحظات**

99 - حدثت التطورات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق النهائي المذكورة في هذا التقرير في خضم تحديات هائلة يواجهها المجتمع الكولومبي، تراوحت بين الموجة الثالثة للجائحة ومشاكل اقتصادية ملحة واضطرابات اجتماعية غير مسبوقة. وفي هذه الأوقات العصيبة وفي حين يستعد البلد لخوض دورة انتخابية جديدة، أدعو جميع الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة في كولومبيا إلى عدم اللجوء إلى أعمال العنف وإعطاء الأولوية للحوار لإيجاد حلول مقبولة للطرفين. وهذا هو الطريق الذي سيسمح لكولومبيا بمواصلة التحرك نحو المصالحة وبترميم نسيجها الاجتماعي الذي مزقته الحرب. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة تماما بالمساعدة في تحقيق هذه الغاية ومستعدة للقيام بذلك.

100 - وقد كان توقيع الاتفاق النهائي في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بداية عهد جديد لكولومبيا بعد عقود عوّق فيها النزاع المسلح التعبير الديمقراطي السلمي. وأثبتت عملية السلام أهمية الحوار في حل النزاع،

في حين قدم الاتفاق النهائي مجموعة أدوات للتصـــدي لعدة مســـائل طال أمدها، كان الكثير منها أيضـــا موضوع مناقشة في سياق الإضراب الوطني. واعترفت أطراف عملية السلام بأن بناء السلام يتطلب مشاركة نشـطة من جميع الكولومبيين، ونصـت في الجزء 2 من الاتفاق على وضـع ضـمانات للمشـاركة السـياسـية ولمشاركة المواطنين. ومن شأن تنفيذ هذه الأحكام أن يكون مفيدا في السياق الحالي وفي المستقبل.

101 - ومن بين المطالب التي نادت بها المظاهرات الأخيرة معالجة أوجه عدم المســـاواة القائمة منذ أمد بعيد، والمســائل الأمنية، وإيلاء الأولوية لاسـتبدال المحاصـيل طوعا من أجل حل مشـكلة المخدرات غير المشروعة. وقد فاقمت آثار الجائحة من بعض هذه الشواغل أيضـا. ومن شـأن بذل جهود أكبر لتنفيذ أحكام الجزء 1 من الاتفاق النهائي، ومن بينها ما يتعلّق بمواصـــلة إحراز تقدم في البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي واعتماد وتنفيذ الخطط القطاعية الوطنية، أن يساعد على إشراك المجتمعات المحلية المتضـررة من الفقر والعنف في جهود الإنعاش الاقتصـــادي الجارية. وبالمثل، لن تكون الاســـتثمارات في الأمن الغذائي والمسـاعدة التقنية المقدمة للأسـر الملتزمة بالاسـتبدال الطوعي مسـتدامة إلا إذا ضُـمن لها الحصـول على فرص إنتاجية مجدية. وأخيرا، يجب توفير الدعم والموارد الكافية لتنفيذ البرنامج الشامل من أجل توفير الأمن والحماية للمجتمعات والمنظمات في الأقاليم وضـمان سـلامتهم، خاصـة وأنهم سـينخرطون الآن بدرجة أكبر في المسائل الانتخابية مع إنشاء الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام.

102 - ومن الشـروط الأسـاسـية لترسّـخ الاتفاق النهائي ضـمان أمن القيادات الاجتماعية والمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنســان والمجتمعات المحلية المتضــررة من النزاع والمقاتلين الســابقين. ورغم الجهود والتدابير التي اتخذتها الحكومة ومؤسـسـات الدولة ذات الصـلة، لا يزال من الضـروري اتخاذ إجراءات أكثر فعالية للتصـــدي للمخاطر المتعددة المســـتمرة، لا ســيما في المجالات التي كان من المتوقع أن يكون فيها الاتفاق نقطة تحول من العنف إلى الســـلام الدائم. وقد أدت الإنذارات المبكرة لأمين مظالم الجمهورية دورا أساسيا في هذا الصدد، ومن الأهمية بمكان ضمان أن يعمل نظام الإنذار المبكر على النحو المصمم بحيث تتمكن الكيانات ذات الصـلة، بما في ذلك داخل اللجنة المشـتركة بين القطاعات للرد السـريع على الإنذارات المبكرة، من الرد في الوقت المناسب.

103 - وكذلك يستلزم منع أعمال العنف ونزع فتيله اتخاذ خطوات حازمة نحو تنفيذ السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية وشبكات دعمها. وبغية تحقيق نتائج فعالة، ينبغي أن يقترن ذلك أيضـا بوجود متكامل للدولة، بما يشـمل نشـر قوات الأمن وزيادة وجود المؤسـسـات المدنية. وعلى نحو ما ورد في التقارير السابقة، فإن دور قوات الأمن العام في ضـمان الظروف التي تمكن وحدة التحقيقات الخاصــة من الوصــول إلى مسـرح الجريمة أمر أسـاسـي لكي تواصـل عملها الحاسـم المتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب وردع هذه الجرائم. وتوضح المخاطر المستمرة التي تواجه القيادات النسائية، بما في ذلك القيادات من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية، ضرورة إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ البرنامج الشامل للضمانات المقدمة للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان

104 - وأحث الطرفين أيضـا على العمل معا بشكل وثيق لضمان تنفيذ الخطة الاستراتيجية لأمن المقاتلين الســـابقين وحمايتهم. ويلزم أن تتخذ الحكومة خطوات إضـــافية لتزويد وحدة الحماية الوطنية بما يكفي من الموارد لمعالجة تراكم طلبات الحماية المتأخرة، وتوفير الحماية في الوقت المناسـب للمقاتلين السـابقين الذين تمت الموافقة على خطط حمايتهم، وللنظر أيضا في المخاطر المحددة التي تواجه النساء.

105 - والنتائج التي تحققت حتى الآن في عملية إعادة الإدماج جديرة بالثناء، بيد أن التحديات المقبلة لا تقل أهمية. ومن الضروري اتخاذ خطوات حازمة لتعزيز العملية في الأشهر المقبلة. ومن شأن التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن النظام الوطني لإعادة الإدماج أن يشكل خطوة رئيسية لضمان تلبية احتياجات المقاتلين السابقين على نطاق الدولة.

106 - وبما أن معظم المقاتلين السابقين يشاركون في مبادرات إعادة الإدماج، يستلزم السياق المعقد الذي تواجهه العملية دعما أكبر لضمان استدامة المشاريع الإنتاجية، مع التركيز على التسويق، والروابط بخطط التنمية المحلية، وزيادة المساعدة التقنية. ويشمل ذلك تقديم الدعم المصمم خصيصا للنساء، ولا سيما لأولئك اللاتي يعشن خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

107 - والحصول على الأراضي والسكن هو أيضا أمر جوهري لمنح المقاتلين السابقين شعورا باليقين وبالانتماء. وأرحب بالتقدم المحرز في هذه المجالات، وأشجع الحكومة على بذل جهود إضافية لتسريع وتيرة التقدم، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والأراضي الواقعة خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

108 - والدورات الإقليمية للمجلس الوطني لإعادة الإدماج فرصة منأجل مواصلة اعتماد خطط عمل محددة السياق، تتضمن التزامات واضحة وأدوار ومسؤوليات ملموسة موزعة بين جميع المعنيين، وتحدد بوضوح الموارد المالية اللازمة للتنفيذ. وينبغي للطرفين، عند القيام بذلك، النظر في استجابات محددة من أجل تلبية احتياجات المقاتلين السابقين الذين يعيشون في المناطق الحضرية وبيئات أخرى خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، نظرا لجغرافيا إعادة الإدماج المتغيرة باستمرار.

109 - وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع اتفاق السلام النهائي، ونظرا إلى تزايد الاستقطاب، أرحب بتصميم الطرفين على المضي قدما في المشاركة البناءة فيما يتعلق بالتنفيذ رغم الخلافات العميقة في معظم الأحيان.

110 - وفي هذه المرحلة الحرجة، ومع الاحترام الكامل للدور الذي تؤديه جميع المؤسسات الديمقراطية الوطنية، من الجوهري أن تعمل جميع فروع الدولة معا في دفع التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي قدما، بما في ذلك من خلال اعتماد تشريعات تتعلق بالسلام.

111 - وإن التقدم المستمر والتطورات الأخيرة المتصلة بعمل نظام العدالة الانتقالية، مثل اعتراف قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابق بالمسؤولية عن الجرائم الخطيرة المرتكبة أثناء النزاع وتوفير المعلومات لتحديد أماكن المفقودين، دليل على أن العملية تدخل مرحلة حاسمة. ولكي يتصالح المجتمع الكولومبي مع ماضيه، ويستعيد الكولومبيون ثقتهم ببعضهم، من الضروري أن يلتزم جميع الأطراف بالمساهمة في دعم حقوق الضحايا. ويستدعي هذا الالتزام إسهام جميع الجهات الفاعلة إسهاما كاملا في كشف الحقيقة، واعترافها بمسؤولياتها عن جرائمها، واتخاذها الخطوات اللازمة لإصلاح الأضرار التي سببتها أثناء النزاع. ويواصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ولجنة تقصي الحقائق والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين إثبات أهمية وجودها، ويستحق العمل المهم الذي تضطلع به أسمى الاحترام وأقصى قدر من الدعم من جانب جميع الأطراف وكل الأطراف الفاعلة في المجتمع الكولومبي.

112 - وإنني ممتن للثقة التي وضعها الطرفان في عمل البعثة، مما دفعهما إلى طلب توسيع ولايتها لتشمل التحقق من الامتثال وتنفيذ الأحكام التصالحية التي سيصدرها الجهاز القضائي الخاص من أجل

السلام. واتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2574 (2021) الذي يسمح للبعثة بالمشاركة في هذه المرحلة الحاسمة من العملية دليل آخر على دعم المجتمع الدولي الذي لا يلين للجهود التي تبذلها كولومبيا من أجل بناء سلام دائم.

113 - وأخيرا، أكرر الإعراب عن امتناني لموظفي البعثة على عملهم الدؤوب تحت قيادة الممثل الخاص، كارلوس رويز ماســـيو، وأثني على الجهود التكميلية التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة ككل من أجل نجاح عملية السلام الكولومبية.

## أماكن وجود بعثة التحقق والبلديات التي أوليت الأولوية في عملية تنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا

